

الا ان ياتي بيينة **الشرط الثاني** ان لا يكون القاتل باقيا
 قتل ولد لم يقتل به وعليه الكفارة والدية والتعزير وكذا
 لو قتل اب الاب وان علا ويقتل الولد بابيه وكذا
 الام يقتل ويقتل بهاء وكذا الاقارب كالأجداد والجدات
 من قبلها والاخوة من الطرفين والأعمام والاخوات
 والأخوال والحالات **فروع** لو ادعى اثنان ولد لعم ولا
 فان قتله احدهما قبل الفرقة فلا يرد تحقق الاحتمال
 في طرف القاتل ولو قتل الاحتمال بالنسبة الى كل واحد
 منها باق وربما خطر الاستناد الى الفرقة فهو ترجيح على
 الدم فالأقرب الأول ولو ادعى اثنان ثم راجع احدهما
 وقتل توجه النصاص على الراجع بعد رد ما يفضل
 عن جنابته وكان على الاب نصف الدية وعلى كل واحد
 كفارة القتل بانفراذه ولو ولد مولود على فراش عيبن
 له كالأمة او الموطوءة بالشبهة في الطهر الواحد فقتل
 قبل الفرقة لم يقتل تحقق الاحتمال بالنسبة الى كل واحد
 منها ولو رجع احدهما ثم قتله لم يقتل الراجع والفرق
 ان البتة هنا ثبت بالفراش لا بمجرد الدعوى وفي
 الفرق تردد ولو قتل الرجل زوجته هل يشترط النصاص
 لولدها منه قيل لا لانه لا يملك ان يقتصر من والد

ولو قتل

ولو قيل بملك هنا المكن اقتصارا بالمنع على مورد
 النصوص كذا البحث لو قذفها الزوج ولا وارث الا
 ولد منها اما لو كان لها ولد من غير فله النصاص
 بعد رد نصيبه ولد من الميعة ولا استيفاء المحدث
 كاملا فلو قتل احد الولدين اباه ثم الاخرا منه فلكل
 منها على الآخر القود فان نشأ في الاقتصار الفرع
 بينهما وقدم في الاستيفاء من اخراجه الفرقة ولو قتل
 احدهما فاقصر كان لوارثه الآخر الاقتصار منه
الشرط الرابع كالالعقل فلا يقتل المجنون سواء قتل
 مجونا او عاقلا ويثبت الدية على قتلته وكذا
 الصبي لم يقتل بصبي ولا بالغ اما لو قتل العاقل ثم
 جن استقطعه القود وفي رواية يقتصر من الصبي
 اذا بلغ خمسة اشبار يقيم عليه الحد ود والوجه ان
 عمدا الصبي خطا محض يلزم ارشاه العاقلة حتى يبلغ
 خمس عشرة سنة **فروع** لو اختلف الولي والحامي بعد
 بلوغه او بعد افاقة فقال فعلت وانت بالغ وانت
 عاقل فانكر فالقول قوله مع بيينة لان الاحتمال محقق
 فلا يثبت معه النصاص ويثبت الدية ولو قتل العاقل
 الصبي قتل البالغ به على الاصح ولا يقتل العاقل بالمجنون

Copyrighted King University